

الفكر واللغة

عودة إلى مسألة قديمة

حمادي صمود

علاقة اللغة والفكر مبحث فلسفي قديم كثر فيه القول على مختلف المذاهب والألسنة ولما يتنه لأنبائه على قضايا ظنية تندفع فيها الأدلة وتتكافأ وجوه الاستدلال تكافؤ المذاهب الفكرية والانتماءات الفلسفية .

وهو أيضا من المباحث المشتركة تهم الفلاسفة والمفكرين وتهم اللغويين ، كل ينظر الى المسألة من زاوية اختصاصه ويرى في الامر رأيا متأثرا شديد التأثير بتلك الزاوية وذلك الاختصاص .

وليس من غرضنا هنا أن نعود الى المسألة في مجملها فدون ذلك جهود عظيمة يتعذر الإلمام بها ووجوه من الصنائع والملكات لم نكتسبها ، ثم ما عسانا نضيف الى ما قالته العلماء فيها على وجه الدهر ؟

وإنما غرضنا المساهمة في التنبيه الى دقة المبحث وتداخل المسائل فيه وقصر نظر من يكتفى في مناقشة المسألة بزوايا اختصاصه دون مراعاة ما يلزم من تضافر الاختصاصات وتكاثر الخبرات ، وعلى كل فنحن اليوم على تمام اليقين بعدم كفاية النظر اللغوي مجردا عن الفلسفة والنظر الفلسفي مجردا عن اللغة ، وإن كنا سنبين أيضا الترابط العميق بين الزوجين حتى يستحيل الفصل بينهما .

ولقد لفت انتباهنا الى المسألة ردّ كتبه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا على مقال عالم اللغة المشهور آيميل بنفينست وعنوانه ، كما نترجمه عن الفرنسية ، « مقولات الفكر ومقولات اللسان » وقد نشره أول مرة سنة ١٩٥٨ ، ثم أعاد نشره ضمن كتابه المشهور « قضايا في اللسانيات العامة »^(١) .

وقد سمى « دريدا » مقاله ، كما نترجمه عن الفرنسية : « في ملاحق الرباط : الفلسفة في مواجهة اللسانيات » وقد نشره سنة ١٩٧١ في مجلة « لغات » ، ثم أعاد نشره ضمن مؤلف له عنوانه « هوامش الفلسفة »^(٢) .

وفي لهجة صارمة ، عنيفة لا تخلو من السخرية أحيانا يبين « دريدا » ضعف كثير من مواقف بنفينست وقيامها على خواء لقلة زاد الرجل من الفلسفة فخلخل ذلك شيئا في داخلنا نحن الذين قرأنا هذا المقال أيام الطلب وأعجبنا غاية الإعجاب به وحفظنا محتواه على ظهر قلب تقريبا ولم يدر بخلدنا ، لاكتفائنا بوجهة نظر لسانية ، عجلي ربما ، أنه يمكن لأي كان الطعن في إقرار هذا اللساني أن مقولات أرسطو الشهيرة ليست مقولات مطلقة كلية وإنما هي مقولات انبنت على مقتضيات اللسان اليوناني وأتى في مقاله من البراهين بما أذعنا له إذعانا وعقدنا الفكر عليه وإذا بدريدا يحاسب الرجل حسابا عسيرا ويشير الى أنه تورط في قضايا ليست له كل الادوات الضرورية لمواجهتها .

فردنا هذا النقاش ، في مسألة العلاقة بين مقولات أرسطو ولسان يونان ، الى قضايا أعمّ تهّم علاقة اللغة بالفكر كنا وقفنا على بعضها في كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي^(٣) ولتكتمل النظرة ويتم الغرض استدعينا مراجع أخرى من أهمها كتاب المغربي طه عبدالرحمان وعنوانه ، كما نترجمه عن الفرنسية : « اللغة والفلسفة : محاولة في أبنية الانطولوجي اللغوية » ، وقد نشره سنة ١٩٧٩ وهو في الاصل أطروحة ناقشها صاحبها سنة ١٩٧٢^(٤) ، فأحببنا أن نعود الى المسألة في ثلاثة أقسام : قسم أول نكتفى فيه باستعراض ما حصل لنا من رد « دريدا » على « بنفينست » وقسم ثان نحاول فيه أن نقيّم الكيفية التي استعادت بها الثقافة العربية النقاش في الموضوع . وفي قسم ثالث نعود الى مسألة تأثير اللسان في بناء الانظمة الفكرية بناء على نص من نصوص الفارابي .

١ - ما يعيبه « دريدا » على « بنفينست »

من أبرز ما يعيبه عليه وأقره تناولا عدم إلمامه بالقضية إلماما تاريخيا كافيا ، حتى ظن أنه أول من أثار المسألة في حين أن الكثير من المفكرين ممن سبقوه وعاصروه اعتنوا بها وانتبهوا الى وجوه الفساد التي وقع فيها أرسطو عند بنائه

« المقولات » أو « قاطيغورياس » ، ومن أشهر المواقف موقف الفيلسوف الالماني « كانط » في كتابه « نقد العقل الخالص » ، فلقد كان شديداً على أرسطو ميّالاً الى إبراز تهاافت البناء الذي أرساه على أسس سريعة ، في رأيه ، ومما كان يؤاخذ به :

- عدم اهتدائه ، في وضع المقولات ، بمبدأ مضبوط ونظرية محكمة .
- وأنه كان يستصفي مقولاته كيف جاء واتفق من غير تروّ وما جعله يضبطها في عشرة بينما هي في رأي كانط أكثر من ذلك .

ولا غرابة أن يتهم « كانط » الذي كان متعلقاً الى حد الهيام ببناء نسقه الصارم أرسطوب - « الطراوة » التجريبية^(٥) .

ولعلّ أكمل محاولة ظهرت في القرن الماضي هي محاولة الالماني « تريديلنبورغ » (Tredelenburg) في كتابه عن تاريخ المقولات وقد نشره سنة ١٨٤٦ ، وأصبح من المراجع المهمة التي يعتمد عليها الدارسون في مسألة صلة المقولات بأوضاع اللغة اليونانية^(٦) .

ولم ينقطع النقاش في المسألة ، فلقد اتهم الفيلسوف « برنشفيك » في كتابه « عمر الفكر » المنشور عام ١٩٣٩ أرسطو بالخلط إذ عدّ من عالم الفكر ما هو في الاصل من عالم الخطاب^(٧) .

ولقد عرفت الفترة القريية من « ايميل بنفينست » اهتماماً كبيراً بالمسألة وتعددت المواقف والآراء المتفقة على صلة المقولات بأوضاع اللغة اليونانية أو عائلة اللغات الهندوأوروبية .

ومن أبرز تلك المواقف وأكثرها عمقا وأوسعها فهماً للمشروع الارسطي موقف « كاسيرر » (Cassirer) في مقال له معروف عنوانه « تأثير اللغة في تطور الافكار في علوم الطبيعة » وقد نشرت الترجمة الفرنسية لهذا المقال الذي كتب أصلاً بالالمانية في مجلة « علم النفس » سنة ١٩٤٦ وقد ضمّنه الافكار الآتية :

- اتفاق الناس ، منذ القديم ، على صلة المقولات الدائرة على « الموجود » بمقولات اللغة والنحو .

- إن المقولات جاءت لتقول « الموجود » وتحده بما هو قابل للانكشاف والتحليل من ذاته لذاته في أشكال الخطاب المختلفة .

- إن كل قول محمول يستدعى مقولا فيه موضوعا .

- إن مقولة « الموجود » هي رأس نظرية المقولات جملة ، وقد عرّف أرسطو هذا الموجود (Ousia) تعريفاً أنطولوجياً ولغوياً في الآن نفسه ، لذلك يبدو الالتحام في نظريته بين الأشياء والكلمات التحاماً جوهرياً ضرورياً لا حدثاً عرضياً^(٨) .

ويعيب عليه في استعماله المفاهيم والمصطلحات تغييب ذاكرتها وطمس الحاصل المعرفي والتاريخي الراسب في باطنها ، وعدم نقدها نقداً كافياً ، فتبدو في الظاهر خالصة منزّهة عن كل إشكال بينما هي صرة الإشكال وقطب رحاه ، وقد تصل المسألة الى حدود التناقض المثير من ذلك أن اللغة تتوصل لعقل الفلسفة وضرب الاسيجة حولها بمفاهيم مشتقة من الفلسفة ذاتها ، كل ما في الامر أن مستعملها لا يعي مأتاها أو هو لا ينقده بما فيه الكفاية ، وأبرز نموذج لذلك مفهوم « النظام » ، فنظام اللغة وإن وضعناه في مواجهة نظام المنطق أو نظام المقولات وعقدنا الاستدلال على أن هاته من تلك أي أن تكون الانظمة المنطقية أنظمة لغوية « ما كان يكون (المفهوم) خارج تاريخ الميتافيزيقا باعتبارها نظرية ونظاما » ، كذلك الشأن في تصورات ومفاهيم يجربها اللسان دون أن يضع بشأنها الاسئلة الاساسية كقولهم : « حقيقة اللسان » (Réalité de la langue) ، فما هي حقيقة اللسان ؟ وما وجه الإخبار عنها ؟

أما المسألة الاساسية التي يناقشه فيها فتبدأ مع طرح « دريدا » لسؤال يردنا الى أصل الإشكال الذي طرحته الفلسفة عبر كل مراحلها : فمع الإقرار بأن الفكر لا يمكن التقاطه إلا بكفالة الشكل اللغوي فهل في وسعنا أن نعترف للمعنى بطبائع خاصة لا دخل للعبارة اللغوية فيها ؟

طبعاً لم يكن هم « دريدا » استحضار جملة الاجوبة أو اقتراح جواب وإنما كان يهيمه رصد التناقضات الواقعة في نص « بنفينست » وهو يشرع وصاية اللغة على الفكر ، وأول ما التقطه وقوعه في إسار الثنائي التقابلي لغة / فكر ، ولو بصفة وقتية ، ولم يَصُن الرجل عن الوقوع في التناقض وعيه بضرورة الانطلاق من الفرق للتقليل من شأنه ولرد ما كان يُعتقد أنه من خصائص الفكر الى البنية اللغوية ، وإذ كان « بنفينست » يكتفى بالزاوية اللغوية فقد فاتته أن يطرح الاسئلة التي كان يجب طرحها ، فهو لم يكلف نفسه ، مثلاً ، طيلة التحليل ، عناء السؤال عن أصل الفصل وعما جعل عدم التطابق بين اللغة والفكر ممكناً تاريخياً ، فمع التسليم جلاً بأن الفكر من اللغة وإليها فما هي الخصائص الماثلة في بنيتها التي جعلت الفجوة ممكنة والثنائية قائمة ونصبتها فارقاً بين الطرفين : اللغة / الفكر ؟

وعند هذا الحد يؤكد « دريدا » وقوع « بنفينست » دون فهم المشروع الأرسطي لغياب البعد الفلسفي عن تناول المسألة ، فرغم حديثه المتكرر عن مقولات العقل ومقولات اللغة ، لم يتساءل عن « مقولة المقولات » أو أم المقولات أو المقولة المشتركة أو المقولة العامة التي تمثل نقطة الوصل والفصل في هذه القضية .

ويرى « دريدا » أن مفهوم « مقولة المقولات » أصبح حاضراً حضوراً مطرداً في النقطة التي أصبحت عندها المقابلة بين اللغة والفكر مستحيلة ، ولعلها أساس المشروع الارسطي ونقطة ثقله ، فمن غير أن يرد الفكر الى اللغة كما فعل « بنفينست » قد وصل بمشروعه الفلسفي الى أقصاه ، الى تحوّل هذا الجذر المشترك بين اللغة والفكر وهذا الموقع أو هذه النقطة هي « الموجود » أو « الهو » (L'etre) .

لذلك كانت مقولات أرسطو ، وهذا مرسوم في أصل مشروعه ، مقولات لغة ومقولات فكر ، مقولات لغة من جهة أنها محددة باعتبارها جواباً عن السؤال المتعلق بالكيفية التي بها الموجود يُقال أو كيفية قول الوجود : كيف نقول الماهو بما هو هو ، أما السؤال عن الكيفية التي هي بها هو فتلك قضية الفكر ،

وليس الفكر معنى زائد على علاقته بالهو ، وعلى حقيقة الهو كما هو كائن وبما هو مَقُول ، ويشير « دريدا » بإلحاح الى أن أرسطو وقت كان يضع المقولات ، وهى طالع فكره المنطقى وعلم العلوم عنده ، كان يحاول الاجابة عن سؤال لا يقبل حيث تم وضعه الفصل بين اللغة والفكر ، والمقولة متى تعمقنا حكمها ووضعها ليست إلا طريقة من الطرق يقول بها « الموجود » أو « الهو » ذاته ويعبر عن نفسه أي انها لا تعدو أن تكون في الاصل طريقة تفتح اللغة على خارج اللغة ، فالموجود في اللغة بمثابة ما يفتحها على ما ليس هى ، أي أن الهوى يضعها بالضرورة خارج حدود ما يُعتبر من داخلها ، فردّ مقولات الفكر الى مقولات اللغة طموحٌ مبالغ فيه .

هكذا يتأكد أن لا مجال لاستعمال مفهوم المقولة منقطعا عن تاريخه ، وليس من اليسير المقابلة بين مقولات اللغة ومقولات الفكر كما لو أن فكرة المقولة ، بصفة عامة ، ومقولة اللغة ، بصفة خاصة ، شئ طبيعى أو كالتطبيعى بينما الاجدى هو التساؤل عن مآثاها ، وليس من المعقول أن يتعامل باحث مع نص المقولات وكأنه لا رابط بينه وبين تاريخ الفكر الارسطى والإرث الارسطى ، وانه من الخطأ الاعتقاد بقبالية النص الفلسفى للقراءة المباشرة الآنية ، فتحليل نص فلسفى تحليلا علميا عمل معقد ، مرهق لا يستقيم بدون أعمال تاريخية وفيلولوجية دقيقة ، وعليه فلا بد من قراءة نص « بنفينست » بكثير الحذر لما فيه من وجوه النقص وانحباس النظر ، فيكفى ان نلتفت الى قضية من القضايا التى يفخر بها علماء اللغة وهى « اعتبارية العلامة » حتى نؤكد ما نقول ، إن التأكيد على هذه الاعتبارية شئٌ أقرته الفلسفة ونادت به لتؤسس اللغة باعتبارها حدثا عَرَضيا خارجيا بالقياس الى جوهرية الفكر ، أي لتؤسس العلامة تبعا للفكرة وخادمة لها .

على أن نقد طريقة « بنفينست » فى تناول هذه المسألة لا يقصد منه « دريدا » بيان انعتاق الفلسفة من إسار اللغة ولكنه نداء ملح لإعادة النظر فى مفهوم « الضرورات اللغوية » وهو مفهوم كثير الانتشار^(٩).

٢ - صدى المسألة في الثقافة العربية

غرضنا من وضع هذا الباب الإشارة الى مسألة تشغل بالنا من سنين ، وهي محاولة فهم طرق تعامل أهل الاختصاص عندنا مع ما يروج في اختصاصهم بلغات اخرى ، ولقد لاحظنا أننا كثيراً ما لا نتجاوز في استعادة علوم غيرنا حداً أدنى بل اننا نقع دون ذلك الحد فنبتسر المسائل ونختزل الاشكال ولا نحيط بما تقتضيه المعرفة علماً ، فبقى ثقافتنا عاجزة عن تخطي الهوة الفاصلة بيننا وبين غيرنا ولا شك أنها فجوة تكبر يوماً بعد يوم .

وسنبنى كلامنا في المسألة بناء تطبيقياً معتمدين في ذلك التأليف المذكور في أول المقال وهو من أهم المؤلفات المنجزة عندنا في قضية الحال ، كتبه صاحبه بالفرنسية وقدمه للنقاش في جامعة فرنسية ، وللكتاب ، عنواناً وأبواباً وفصولاً ، بالمبحث صلة حميمة ، فالأبواب الثلاثة من القسم الاول ، والباب الاول من القسم الثاني في القضية رأساً ، بل من عناوين الفصول ما هو في نظرية المقولات عند أرسطو^(١٠) وفي الاسس اللغوية لنظرية المقولات^(١١) والرباط في الجملة الاسمية^(١٢) ونقل فعل الوجود «etre» الى الفلسفة^(١٣) والرباط عند أرسطو^(١٤) ، وقد أحال الباحث في تحرير مسألة المقولات عند أرسطو وأسسها اللغوية إحالات سريعة على بعض المصادر والمراجع ، فلقد أحال من المصادر على كتابي أرسطو « قاطيغورياس » و « أناليطيقا الثاني » ، أما المراجع فاكتفى منها بالإشارة الى مقال « بنفينست » المذكور ومقال لباحث أسمه « واين » (H.Wein) عنوانه ، كما نترجمه عن الفرنسية ، « المقولات واللغة » وهو منشور بمجلة يعرفها المختصون في الفلسفة اسمها مترجماً « الميتازيقيا والاخلاق » (عدد ٣٣ ، سنة ١٩٦٠) ، وأشار الى كتاب « تريدلنبورغ » المذكور وأحال إحالة سريعة على « كانط » في نقد العقل الخالص .

وعدا هذا لا نجد ذكراً الكثير من الاعمال المهمة في القضية مما أشار « دريدا » الى بعضه في مقالهِ ولا نجد ذكراً لهذا المقال نفسه ، وطبعاً ليس من المعقول أن

نأخذ على باحث نسيانه مقالا في موضوع اختصاصه ولا حتى عن جملة من المقالات ، وقد يكون قرب زمن نشر المقال من فترة انتهاء العمل سببا من الاسباب المانعة من إيراده ، ونحن نعرف في الاعمال الاكاديمية أن الباحثين يُضطرون في وقت من الاوقات ، الى وضع حد لطموح القراءة ومزيد الاطلاع ، إذاً لسنا نعيب على صاحب التأليف السكوت عن مقال من المقالات المعدودة في الموضوع بل إننا نصون النفس عن عيب العلماء والباحثين لان من تعقب عيبا وجده وإنما نريد بالمناسبة أن نشير الى قضية حضارية هامة تحكم صلتنا بالآخر وتتحكم في مصير البحث والمعرفة عندنا هي أن الغفلة عن النقاش المهم والسكوت عن النصوص اللافتة ينجر عنه بقاء البحث في القضايا التي تتناولها دون المعلومات التي تتوفر لغيرنا ، بكثير ، فليس في مؤلف صاحبنا شيء مما دار في بعض حلقات النقاش وصدرَ في مقالات أو كتب ، بل إن النتيجة التي ختم بها مبحثه لم تعتدّ حتى بما أحاط به « بنفينست » بحثه من ضروب الحذر في تقليب الفكرة وتقليبها على وجوهها لتجنب المزالق .

يقول الباحث في خاتمة الفصل الاول من القسم الثاني ما ترجمته :
 « بإمكاننا أن نقول في الخاتمة إن المقولات ليست لا منطقية ولا انطولوجية ، إنها ببساطة لغوية ومن ثم كان لكل لغة مقولات خاصة بواسطتها تُحلل الموجود وتعبّر عن الفكر » (١٥) .

لا شك أن في الخاتمة مبالغاً لا يمكن أن يتبناها أكبر المتعصبين للغة على الفكر القائلين بأن كل شيء له إنما هو منها لأن هؤلاء أنفسهم يدافعون عن كليات تشترك فيها الالسنه ، فلا موضع للقول بأن لكل لغة مقولات خاصة بها على هذا الإطلاق ، ثم إن هذه الخاتمة تحجب كثيرا من القضايا المهمة مما أثاره الفلاسفة عند مناقشتهم طريقة أرسطو في وضع المقولات ، حين بينوا التداخل المغروس في صُلب المشروع الارسطي بين طموحها الإفلات من سلطة اللغة ، باعتبارها مقولات عامة مطلقة لا تخضع لمقتضيات اللسان ، وبين تأثير اللغة اليونانية في تحديدها وصياغتها ، ولقد تعمق « دريدا » هذه المسائل كلّها وجمع

في مقاله الذي حاولنا عرض أهم ما فيه بين العرض التاريخي الدقيق والمنزع الفكري الخالص الذي يُحاول عوداً على بدء ، أن يرد المقولات الى تاريخيتها وأن يربطها بنظام الفكر الارسطي ومشروعه في دفع الثنائي : لغة / فكر الى منطقة يُصبح الفصل فيها بينهما مستحيلا ، إن خاتمة الباحث تختصر الطريق لكنه اختصار مُضر يضيق علينا فرصة الإطلاع على الجانب الفكري الحي من النقاش ، ولذلك كان السكوت عن بعض المراجع أمراً محرراً لأنه يُقصينا كقراء عن دائرة النقاش المبني على تراكم معرفي هائل افتتحه في العصور الحديثة « كانط » وتواصل مع أسماء لامعة استدعى « دريدا » عددا منها ليظهر بها على أطروحات « بنفينيست » ثم إنه نص يُطمئن الآخر لأنه يكشف له بلغته مرتبتنا الدنيا في المعرفة فيُجيزُنا ويعقد بنواصينا الالقاب .

زِدْ على ذلك أنه كان بين يدي الباحث نصوص عربية مهمة لو غاص فيها لساعدته على تعميق النقاش في الموضوع وإدراك السبيل التي سلكها الفلاسفة المسلمون الى طرح القضية ، فلقد كان يكون من المفيد مثلاً التعمق في « كتاب الحروف » ومحاولة فهم العلاقة بين العنوان الذي اختاره له صاحبه وبين كونه كتاباً في الميتافيزيقا أساساً يفتح بحديث مطول عن المقولات ولكن فيه كذلك مسائل لغوية / فلسفية كمسائل نشأة اللغة وأنواع المخاطبات وما إليها مما كان يسمح بتوسيع دائرة النقاش من مسألة المقولات الى علاقة الفكر باللغة جملة .

٣ - تأثير اللسان في بناء الانظمة الفكرية

بناء على ما تقدم نريد أن نخلُص الى المرتبة الثالثة من حديثنا بتوسيع زاوية النظر من مسألة المقولات الى مسألة اللغة والفكر مُلحين على السؤال الذي سبق أن رأينا « دريدا » يطرحه وهو التفكير في الاسباب التي جعلت تصور القدماء على الاقل يقوم على الفصل بين اللغة والفكر والتأكيد على أسبقية هذا على تلك وإن كنا عند النظر نراهم ، عن وعى أو عن غير وعى ، يتصورون قضاياهم من خلال بنية اللغة التي يتكلمون وهم يؤسسون لقضايا العقول وأبنية المعاني .

وفي هذا الصدد أيضا نعتد نصا من نصوص التراث اللغوي نتخذه منطلقا لإبداء الرأي هذه المسألة ، والنص لأبي نصر الفارابي من كتاب الحروف :

يقول : « فإن كانت فِطْرُ تلك الامة على اعتدال وكانت أمة مائلة الى الذكاء والعلم طلبوا بفطرهم من غير أن يتعمدوا في تلك الالفاظ التي تُجعل دالة على المعاني محاكاة المعاني وأن يجعلوها أقرب شيها بالمعاني والموجود ، ونهضت أنفسهم بفطرها لأن تتحرى في تلك الالفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تتأق لها في الالفاظ ، فيُجتهد في أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني ، فإن لم يفعل ذلك من اتفق منهم فعل ذلك مدبر وأموهم في الفاظهم التي يشرعونها .

فبين منذ أول الامر أن هاهنا محسوسات مدركة بالحس وأن فيها أشياء متشابهة وأشياء متباينة ، وأن المحسوسات المتباينة إنما تتشابه في معنى واحد معقول تشترك فيه وذلك يكون مشتركا لجميع ما تشابه ويُعقل في كل واحد منها ما يُعقل في الآخر ويسمى هذا المعقول المحمول على كثير « الكلي » و « المعنى العام » وأما المحسوس نفسه ، فكل معنى كان واحدا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة (. . .) فيسمى الاشخاص والأعيان (. . .) فالألفاظ إذن بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجملة الكلليات ، ومنها دالة على الاعيان والاشخاص (. . .) وكما أن في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها كذلك تجعل في الالفاظ حروفاً رتبة وحروفاً كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه كل حرف يتبدل لِعَرَضٍ يتبدل ، فإذا كان المعنى الواحد يثبت وتتبدل عليه أعراض متعاقبة ، جعلت العبارة بلفظ واحد يثبت ويتبدل عليها حرف حرف ، وكل حرف منها دال على تغيير تغيير ، وإذا كانت المعاني متشابهة بَعَرَضٍ أو حالٍ ما تشترك فيها ، جعلت العبارة عنها بألفاظ متشابهة الاشكال ومتشابهة بالاولاخر والاوائل ، وجعلت أواخرها كلها أو أوائلها حروفاً واحدا فجعل دالا على ذلك العرض ، وهكذا يُطلب النظام في الالفاظ تحريا لأن تكون العبارة عن معاني بألفاظ شبيهة بتلك المعاني .

هذا نص مقتطع من نص معروف في كتاب الحروف يمثل فصله الحادى والعشرين في ترتيب طبعة محسن مهدي^(١٦) وعنوانه « أصل لغة الامة واكتهاها » .

في النص قضايا عديدة تهمنا منها اثنتان مترابطتان أولاًهما الإقرار الصريح بأن المعنى سابق اللفظ في الوجود وأن المعانى قائمة في نظام تأتى الالفاظ بعد ذلك فتحاكيه وتطلب أن تُشبهه وتتنظم بحسب انتظامه .

والثبّت الاصطلاحي الجارى في النص أبرز دليل على ما نقول :

* « طلبوا محاكاة المعانى »

* « وأن يجعلوها أقرب شبيها بالمعانى والموجود »

* « يُجْتَهِدُ فِي أَنْ تُعْرَبَ أَحْوَالُهَا الشَّيْءَ مِنْ أَحْوَالِ الْمَعَانِي »

فالمحاكاة والشبه ، وهما من مجال اصطلاحى واحد في المدونة الأرسطية ، يقتضيان وجودا سابقا لشيء نُحاكى صورته ونُوقِعَ الشبه منه .

وقبل التطرق الى المسألة التى من أجلها أوردنا النص نُشير الى صعوبة قراءة النصوص الفلسفية منفصلة عن النظام الفكرى الذى يؤسسها ، مما يجعل كل اقتطاع منها مهتدا بالوقوع فى الخطأ وسوء التقدير والتسرع فى الحكم لما قد يبدو على تلك النصوص المقتطفة من وجوه التناقض وعدم الاتفاق .

مثاله فى نصنا :

(١) التقابل الواضح ، فى بنية الفقرة ، بين الافعال السالفة الذكر من نوع : طلبوا ، جعلوا ، تحدوا ، اجتهدوا ، وبين الإقرار بأن ذلك يتم بالفطرة دون تعمّدٍ ، فالفرق بين السعي والطموح والمحاولة من جهة ، والاتفاق و«دون تعمّد» من جهة ثانية ، هو كالفرق بين الفعل يأتیه فاعله عن وعى ومعرفة والفعل يأتیه كيف جاء واتفق ، أو هو كالفرق ، إن صحت المقايسة ، بين العلم الضرورى المتقرر فى النفس والاستدلال المحتاج الى البرهان والدليل ، ولا يمكن إذن فهم هذا التناقض ورفعهُ إلا اذا ربطنا هذا المعجم بقضايا أخرى

في النص وفي الكتاب في مقدمتها قضية نشأة اللغة في الاصل لأن ما قرره في هذه الفقرة مطابق من جهة البناء والتصور لما كان قرره في الفقرة العشرين بعد المائة (١٢٠) (١٧) حيث تعرض الى كيفية حدوث حروف الامة وألفاظها بأن أكد أن ذلك يتم اتفاقاً أولاً لـ « رفع » احتمال القصد والارادة ليتأكد مبدأ العفوية الطبيعية» (١٨) .

لكنه وهو يفكر في نظام اللغة وهو مكتمل أمامه راتب على مختلف القضايا مُحيط بسائر الأقيسة فيه كل أنواع المُخاطبات التي تحتاجها الخاصة والعامة وبه وقع التعبير عن شتى العلوم والصنائع ، لابد والحال ما ذكرنا من أن يسند بالاتفاق بالتدبير إذ بدونه قد يتعطل توسع اللغة وينحسب انتظامها ، فكما أن

اللغة تنشأ عن اتفاق وتدبير تكون محاكاة المعاني اتفاقاً وبدون قصد مشروطة « بأن تكون فطر تلك الامة على اعتدال وكانت أمة مائلة الى الذكاء والعلم » وتكون ، ما لم يتوفر الشرط ، عن تدبير وروية ، وهذه الطريقة في تحديد النشأة وطلب النظام تدل بوضوح على أن طرح هذه القضايا هو محض تصور ونهج في بناء القضايا لا يستند الى وقائع مادية لذلك قال بعض العلماء « إنه مبحث لا طائل من ورائه » وإنما يستند الى بنية المفكر فيه ذاتها وتصور تاريخها انطلاقاً من وضعها آن التفكير فيها ، كما يستند الى النظام الفكري والتصور الفلسفي الذي يدرس من خلاله القضية فيردها الى عالم وينحت تاريخها من تصوراته ، وهو نظام محكوم بدوره بقضاياها وأمثلتها .

وبالإمكان الخروج بهذا التناقض من النص في مقارنة عناصره المكونة الى خارج النص بالنظر في المواقف التي عبر عنها الفارابي في مختلف كتبه في مسألة المحاكاة المطروحة في نصنا ، فإنك واجدٌ لديه من النصوص ما يؤكد فكرة انتظام الالفاظ بحسب انتظام المعاني يُقلبها على مختلف الوجوه ويجري في العبارة عنها مجارى متشابهة تكاد الفقرة في سياق من السياقات تكون نقلاً لفقرة من سياق آخر .

فإضافة الى ما هو مدون في كتاب الحروف في القضية وقد اقتطعنا منه الشاهد السابق نجده يقول في شرح العبارة :

« إن كل لفظة وآلة فينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبيعتها لذات ذلك الشيء أو لعرض يكون للمدلول عليه خاصة » وفي نفس السياق يقول :

« كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغي أن تكون نفس صيغتها صيغة تُعرف المدلول عليه وانما يكون ذلك بأن يحاكيها » ولكنه في الصفحة الموالية للصفحة المأخوذ منها الشاهدان السابقان يقول متحدثا عن الالفاظ إنها « ليست تحاكي شيئا من المعاني أصلا ولا عرضا من أعراضه » .

فكيف نقرأ هذه النصوص ؟

أول ما يلفت الانتباه عدم اكتراث الدارسين برفع الالتباس عن هذه القضايا التي تبدو متناقضة مُحيرة ، وتكبر الحيرة خاصة في ذهن من لا يعرف هذه النصوص معرفة جيدة ولا علم له بالاصول النظرية التي تنبئ عليها أو ليس من أهل الاختصاص بحيث يضع الاشياء مواضعها ويعرف اختلاف التعاريف وطرق إجراء العبارة واستعمال المصطلح .

فالمسدي ، وتأليفه في الفكر اللساني العربي معروف يورد هذه النصوص ، وعنه اخذناها ، مقاربة « النصان الأولان بين صفحتي ٨٠ - ٨١ والنص الثالث ص ١٠٧ » ولا يتوقف عند المسألة ولا يشرح للقارئ ما اذا كان الفارابي يتحدث عن نفس النمط من « المحاكاة » أم اذا كانت المحاكاة في اللفظ شيئا وهي في العبارة والتأليف شيئا آخر ، وما الفرق بين اللغة مفردات راتبة على معاني واللغة عندما تصبح أحكاما ومقتضيات بالضم والتأليف .

هذه قضايا مهمة لا بد من مواجهتها حتى تستقيم الأمور وندفع التناقضات

وضروب الحرج النظري المتأنية من صعوبة تجويد النسق الفكري الى حد يكون فيه قادرا على تمثل مختلف القضايا ، أما أن تخضع النصوص لغرضنا في البحث فنثبت الشيء في باب ونثبت ما ينقضه في باب آخر فأمر لا يُعين من لم تثبت قدمهم لاسيما إن كانت النصوص المتباينة لنفس المؤلف كما بينا .

ليس ما ذكرنا بين نصنا الأول وهذا الحد إلا هوامش على مسألتنا الأساسية التي من أجلها استدعينا النص .

الواضح ان الفارابي يرتب المسائل ترتيبا مُطلقا ويبحث في قضايا كلية تتناول علاقة اللغة ، بما هي مؤسسة عامة بالفكر باعتباره جوهرًا مقسومًا بين الناس وفي منطوق النص بنية للمعاني سابقة في التصور قائمة في النفس مجملها وتفصيلها منتظمة انتظاما مُحكما تجرّى على مراتب متصاعدة أولها المحسوس المدرك بالحس وآخرها المعقول الذي ليس الى العبارة عنه سبيل ، ثم تأتى اللغة تالية تحاكي تلك البنية ويجتهد مستعملوها في الاقتراب بنظامها من نظام المعاني وإن كان أمرًا يصعب ومطلبا يعزّز للفارق القائم بين المعنى من جهة أنه جوهر وأصل والعلامة اللغوية من جهة أنها حدث عارض ونظام طارئ لا يستطيع أن يطمح إلى أكثر من « المحاكاة » مع ما يقتضى ذلك من تدنى المحاكى قياسا على المحاكى . فكما أن اللغة لا تطابق المعاني وإلا كانت هي ، كذلك لا يستطيع نظامها أن يكون نظامها . لذلك لا يبلغ بهم الاجتهاد والحرص أكثر من « أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني » ولا يمكن للألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني إلا « على أكثر ما تتأق لها في الألفاظ » .

على أن انتظام الألفاظ بحسب المعاني وإن لم يجتزَ مرحلة الحكاية والشبه والاقتراب من الأصل انتظام مطرد . فلكل لبنة من نظام المعاني لبنة تشبهها بل تشبه بها في نظام اللغة . فكما أن من المعاني ما هو كلى عام تسمى الأجناس والأنواع وخاص يسمى الأعيان والأشخاص فكذلك اللفظ منه ما يشير الى الجنس ومنه ما يشير الى العين وإذ بين المعاني تفاضل في العموم والخصوص

فكذلك بين الألفاظ نفس التفاضل ، وتقابل المعاني المتباينة ألفاظاً متباينة . أما المشتركة في الجوهر المختلفة في الأعراض ففي اللغة مثلها . وهكذا يشتق الفارابي نظاماً من نظام ويصرف « منطق الشبه » تصريفاً مطرداً بدون أدنى حرج منهجي أو معرفي للإقناع بأن نظام اللغة في كل مكوناته حتى في المُشْتَرَكِ والمُشْكِكِ والمترادِفِ والمتضادِّ نظام مشتق وحكاية لصورة في الأصل هي صورة المعاني القائمة في الذهن .

لكن كيف تسنى تصوّر تلك البنية وهل في الإمكان بناؤها بغير اللغة المعبرة عنها ؟ هل تستطيع رسم صورة المحكي بدون صورة الحاكى وهل بالإمكان بناء نظام المعاني هذا البناء الذي ارتاح له الفارابي خارج كَفَالَةِ اللغة ؟

إنه من الصعب الإقرار للمعنى بوجود مستقل عن العلامة التي تُقيم هيئته « وقد تبنيه أصلاً » ومن المستبعد افتراض وضع يفكر فيه الإنسان ويبني مثله وانساقه بدون أداة ، وليس ما يمنع من اعتبار كل ما ورد في النص صدى لمقتضيات النظام النظري الذي ينخرط فيه الفارابي وبموجبه قلب طرفي المعادلة فنزل المشتق منزلة الأصل والأصلي منزلة المشتق . وهذا باب من أبواب النقاش المهمة يردنا إلى الرؤى والتصورات التي ينظر منها المفكر إلى الوجود والموجود ، وعلى أساسها يبني صورة الكون ووضع الأشياء فيه . ولسنا هنا في مجال استعراض مشروع الفارابي الفلسفي ، وهو عمل لا مناص منه لفهم أطروحاته اللغوية وعلاقة المعنى باللفظ عنده وإنما نريد أن نلفت نظر قارئ النص المقترح إلى أن الفارابي إنما يبني نظام المعاني على مقاس نظام اللغة وهو يؤهنا بالعكس بل إن في النص من الحجج ما لا يدع مجالاً للشك في أنه متأثر باللسان العربي فمن الواضح الجلي أن مرجع الفقرة الأخيرة من النص الاشتقاق المتحكم في تصارييف هذا اللسان ، ف « المعاني التي تبقى بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها » وتقابلها في الألفاظ « حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه كل حرف يتبدل لعرض يتبدل » هي ناتج عمليات اشتقاقية يمكن أن تشير ، في العربية ، إما إلى الصيغ الأصلية وما يعرض لها من وجوه

الزيادة لمعانٍ عرضية . فتكون الصيغة الأصل في مقابل المعاني التي تبقى واحدة ويكون ما يعتورها من صروف الزيادة بمثابة الأعراض المتبدلة كقولنا :

كَتَبَ
وَكَاتَبَ
وَتَكَاتَبَ
وَأَسْتَكْتَبَ

فيكون المعنى الاصلى الذي لا يتغير موجودا في الاصل كَتَبَ ومعناه القيام بما يدل عليه الفعل ، وتكون معاني عرضية متبدلة ليست مغروسة في اصل الفعل وإنما تنشأ مع مقتضيات التعبير وظروف ممارسة الفعل .
وإما تشير الى نوع من الاشتقاق معروف في العربية وهو الذي يقوم على معنى اصلي تؤديه حروف راتبة قارة ومعنى زائد عرضي تؤديه حروف متبدلة قولنا :

فَلَقَ
فَلَحَ
فِلَحَ

.....

وقولنا :

فَرَعَ
فَرَقَ
فَرَجَ

.....

يقتضي أن بين كل مجموعة من الافعال معنى مشتركاً تعبر عنه الالفاظ المشتركة وهي « الفاء » و « اللام » في المجموعة الاولى و « الفاء » و « الرء » في المجموعة الثانية وبين كل فعلٍ فَعَلَ من كل مجموعة فارقٌ معنويٌّ عرضيٌّ عبرت عنه الحروف المتبدلة في آخر الكلمات ، بل إن من اللّغويين من يرى بين المجموعتين صلةً ولهذا الغرض أوردناهما ، تقوم على الاشتراك في فاء الفعل فيكون الحرف

الواحد احيانا عمدة معنى قار ثابت بينما تتبدل الاعراض بعين الفعل ولا مه ، ويمكن أن نتوسع في الامثلة ونأتي لكل عنصر من عناصر الفقرة بشاهد لتأكيد الصلة بين تفكير الفارابي واللسان العربي ، ولا ينفي ذلك ما قد يقوم في بعض اللسنة غير الاشتقاقية من ظواهر تشبه ما في اللسنة الاشتقاقية لكننا نستبعد أن تجتمع فيها وجوه الاشتقاق الموجودة في هذه كلها مما يؤكد ما ذهبنا إليه .

ومن غير أن نتوسع في قضايا المؤتلف بين اللغات والمختلف فإنه بإمكاننا ان نؤكد بناءً على نصٍ مثل نصنا أن توهم العام وهو خاص وبلاستتباع وهم الوجود السابق المنبني على الوجود اللاحق أمورُ تردنا الى أصل السؤال : هل في وسعنا أن نعترف للمعنى بطبائع خاصة لا دخل للعبارة اللغوية فيها أم ان كل المثل والأنساق الفكرية والتصورات التي يبينها الإنسان يشتقها من اللغة حتى أن ما لم تجرِ العبارة عنه لا دليل على وجوده ؟

إن هذا السؤال هو بؤرة الإشكال وهو القوة الدافعة لكل حركات الفكر القديمة والحديثة ومدار مختلف الاجوبة المقترحة لأنه يفتح على سؤال آخر مُربك مُفعم بالخيبة تؤسس طريقة الإجابة عنه التحولات الكبرى في تاريخ الإنسان وتاريخ الافكار ، ومحصل هذا السؤال ما يلي :

هل أن للأشياء وجودا سابقا عن وجود اللغة وبالتالي يكون وضع اللغة وضعاً طارئاً تالياً وتكون وظيفتها الكشف عن هذا الوجود والإحاطة به وإماطة اللثام عنه ببيانه أم أن اللغة تبني الوجود بحيث لا شكل غير شكلها ولا إمكان لأن يكون خارجها وعليه تكون وظيفتها الخلق والاكتشاف وإنشاء ما تقوله إنشاء ؟

تؤكد الاجوبة عن هذا السؤال استقرار الثنائية في تفكير الإنسان وثبات فكرة التعاقب في الظهور الى العصور الحديثة إلا أنه تعاقب مرسوم في التلازم والتزامن وضرورة الترابط بين اللغة والفكر ، وهذا يعني أننا إزاء تقابل وتناقض يؤسس الوجود ويحكم تاريخيته : فهناك انفصال من جهة القول بأسبقية المسمى وهناك اتصال من جهة القول بضرورة الاسم شرطاً لوجود المسمى .

عاش الانسان على فكرة ان الوجود مغروس في صُلب التناقض وبقي أزمنة طويلة يتحرك بين قطبي اللغة / الفكر يقترب من أحدهما بقدر ما يتبعد عن الآخر لكنه قل أن وضع أحد القطبين موضع السؤال إلا في العصور الحديثة مع بروز نظريات جديدة في علوم اللغة ومناهج درساها وتوسيع دائرة الدليل الى مختلف العلامات وظهرت فلسفات وتيارات ادبية وفكرية ترى في الوجود رأياً يختلف عن الفلسفات القديمة فهي قليلة الاحتفال بمقولة « الجوهر » تعتقد في ان وجود الشيء من وجود غيره وأن معناه من جملة العلاقات التي بينها معه في نطاق نظام نهم به اهتماماً آنياً لا تاريخياً زمنياً وقال أصحاب هذه المذاهب أن لا وجود لذات إلا العلامة مفرغة من كل جملها التاريخي مقطوعة عن ذاكرتها تتأسى في اليتم والوحشة ولا تبني إلا وجودها خارج كل وجود غيرها وظهرت علوم بدأت تعوض بشكل اساسي بعض أجزاء الإنسان العاقلة. فالإنسان يقطع الآن فترة يزهد فيها الناس شيئاً فشيئاً في الذاكرة « الفزيولوجية » لحساب الذاكرة الآلية التي تتمتع بقدرات في الحزن والاستدعاء لم تدر بخلده .

إن في كل هذه التطورات وغيرها الموجود في أدبيات الحداثة كثيرة ، ما يبشر بتحويلات عميقة في تاريخ الفكر الانساني وبميلاد منطق جديد ومقولة « للوجود » تختلف عما ألفه الانسان وعاش عليه ردحا من الدهر .

ومن معاني الحداثة العميقة ، من وجهة نظرنا ، هذا التحول العميق في تطور الوجود ومحاولة الخروج من دائرة « اللوغوس » الارسطي هذه المنطقة اللزجة الآسرة التي لم يستطع الانسان الخروج عن سُلطتها وتسلطها .

ولذلك فمع اقتناعنا بالكثير مما جاء في نقد « دريدا » لطريقة « بنفينست » في رد مقولات الفكر الى اللسان اليوناني ومحاولته تدخل ، في رأينا ، في بيان سلطان اللغة على الفلسفة فإن للمسألة وجها آخر ليس في ردنا الى المشروع الارسطي ومحاولة فهمه في سياق تاريخ الميتافيزيقا وإنما في النظر الى المحاولات الحديثة في فرقة الثنائي وتهديم « الوجود » الذي بنته الفلسفة الأرسطية .

الهوامش

- (١) *Problemes de Linguistique generale*, Ed. Galimard, Paris, 1966.
- وعنوان المقال المشار إليه وهو بين الصفحات : ٦٣ / ١ - ٨٧ .
- «Categories de pensee et categories de langue».
- (٢) *Marges de la philosophie*, ed, Minuit, 1972.
- وعنوان الفصل المشار إليه هو : «Le supplement de Copule : La philosophie devant la linguistique».
- وهو بين الصفحات ٢٠٩ و ٢٤٦ .
- ولابد أن نشكر الأستاذ الصديق علي الشنوفي أستاذ الفلسفة بالجامعة التونسية لإشارته علينا بهذا المقال ومدنا بالمؤلف المذكور .
- (٣) تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ١٩٦٩ .
- (٤) *Langage et philosophie : essai sur les structures linguistiques de L'ontologie*. Publications (٤) de la faculte des lettres et des sciences humaines. Rabat, 1972.
- (٥) انظر تفصيل ذلك في كتاب دريدا المذكور ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وانظر خاصة الإحالة رقم ١ ، ص ٢٢٣ .
- (٦) جاء عنوان الكتاب بالألمانية : *Geschichte der Kategorienlehre* وقد قرأنا عنه بالفرنسية في كتاب دريدا المذكور ، ص ٢٢٤ ، وكذلك إليه إشارة في كتاب عبد الرحمن طه ، ص ٤٢ .
- (٧) الترجمة المقترحة ترجمة تقريبية وعنوان الكتاب بالفرنسية : *Les Ages de L'intelligence* ، يقول « دريدا » ص ٢٢٤ متحدثاً عن موقف هذا الفيلسوف : *(Il) accusait Aristote de prendre «L'univers du discours» pour «L'univers de la raison»*.
- (٨) انظر الترجمة الفرنسية : *L'influence du langage sur le développement de la pensée dans les sciences de la nature*, in, *Journal de Psychologie*, 1946, P. 192.
- وقد اهتمنا الى المقال بفضل إشارة دريدا في كتابه ص ٢٣٥ ، كما يشير في نفس الحيز الى موقف الفيلسوف « روجي » (Rougies) في مقالة له عنوانها ، كما نترجمه ، « مشاكل مصطنعة يثيرها منطق أرسطو ويروم ايجاد حل لها » .
- (Pseudo-problemes soulevés et résolus par la logique d'Aristote)

وقد نشرها ضمن أعمال المؤتمر العلمي العالمي ، باريس ، ١٩٣٥ ، وردَ فيها خاصة على « هنري برقسون » الذي يعتبر « ميتافيزيقا أرسطو ميتافيزيقا » العقل البشري العفوية « فصوب رأيه بأن قال : « يكون أقرب للحقيقة أن نقول إنها ميتافيزيقا اللغات الهندية الأوروبية العفوية أو هي ميتافيزيقا اللسان اليوناني على وجه الخصوص » .

(٩) نترجم بها المقابل الفرنسي *contrainte linguistique* وهو مفهوم صعب الترجمة لأن معناه رهين سياقه .

(١٠) انظر : عبدالرحمن طه : *Langage et philosophie...* ، ص ٣٩ .

(١١) الكتاب المذكور ، ص ٤٠ .

(١٢) نفسه ، ص ١٧ ، والرباط هنا يشير الى ما هو موجود في كثير من اللغات غير موجود في اللغة العربية ويسمى في المصطلح الفرنسي : *copule* وهي فعل الوجود (*etre*) .

وفي الفصل الخامس عشر من الباب الاول من كتاب الحروف للفارابي ، إشارات مهمة الى المسألة وحديث مطول عن قضية الرباط وطريقة تختلف اللغات في التعبير عنه أو استعارته من لغات أخرى لانه ضرورة لا مناص منها ، يقول في نص مهم : « ثم في سائر الالسنه - مثل الفارسية والسرانية والسفدية - لفظة يستعملونها في الدلالة على الاشياء كلها لا يخصون بها شيئاً دون شيء يستعملونها في رباط الخبر بالخبر عنه ، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع ارتباطاً بالإطلاق من غير ذكر زمان (...) وهي بالفارسية « هست » وفي اليونانية « استين » وفي السفدية « استي » وفي سائر الالسنه ألفاظ أخر مكان هذه (...) وليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام « هست » في الفارسية ولا مقام « استين » في اليونانية ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر الالسنه ، وهذه يحتاج اليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق ، فلما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية ويجعلون عبارتهم عن الفلسفة وفي المنطق بلسان العرب (...) فيعضهم ... »

انظر ص ١١١ - ١١٢ .

(١٣) ص ١٨ .

(١٤) ص ٢١ وما بعدها .

(١٥) ص ٤٨ .

(١٦) كتاب الحروف ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

(١٧) الكتاب السابق ، ص ١٣٧ .

(١٨) انظر تفاصيل هذه المسألة عند ، عبدالسلام المسدي ، التفكير اللسان في الحضارة العربية ، ط ١ ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧٩ ، ص ٨٠ .